State of Kuwait

دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

التقرير رقم (61)

قطاع اللجان

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التاريخ : ١٢ **رمضـــــان** 1439**هـ**

الموافـق : ٢٨ **مايـــــو** 2018 **م**

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أقـدم لكـم **التقرير الحادي والستين** للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون فـي شـأن إضافة بنـد جديـد برقم **(8)** إلى المادة **(3)** من القانون رقم **(109)** لسنة **2013** في شأن الهيئة العامة للقوى العاملة .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (98) **من اللائحة الداخلية .**

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

الحميدي بدر السبيعي

www.kna.kw

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

التقرير الحادي والستون
للجنة الشؤون التشريعية والقانونية
عـــــــن
الاقتراح بقانون في شأن إضافة بند جديد برقم (8) إلى المادة (3) من القانون رقم (109) لسنة 2013 في شأن الهيئة العامة للقوى العاملة
المقدم من السيد العضو / د. وليد مساعد الطبطبائي

الإحالـــــــة :

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون المشار إليه بتاريخ 2017/2/9 ، وذلك لدراسته وتقديم تقريرها بشأنه إلى المجلس.

اجتماع اللجنة :

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ 2018/5/21.

www.kna.kw

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت
P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

موضوع الاقتراح بقانون :

ينص الاقتراح بقانون على إضافة بند جديد برقم (8) إلى المادة (3) من القانون رقم (109) لسنة 2013 المشار إليه يجعل من اختصاصات الهيئة العامة للقوى العاملة وضع خطة وسياسة للوصول إلى حد أقصى لإجمالي عدد الوافدين لا يجاوز 50% من إجمالي سكان الكويت، على ألا يجاوز عدد الجنسية الواحدة نسبة 25% من إجمالي عدد المواطنين، ويكون وضع الخطة وتطبيقها والانتهاء منها خلال مدة لا تجاوز 7 سنوات.

ويهدف الاقتراح بقانون - حسبما ورد بمذكرته الإيضاحية - إلى إصلاح الخلل في التركيبة السكانية في الكويت من خلال تحديد نسب العمالة الوافدة في البلاد حسب كل جنسية وذلك للحفاظ على هوية المجتمع الكويتي والحد من انعكاسات خلل التركيبة السكانية على الوضع الأمني والاقتصادي والسياسي في البلاد.

عرض عمل اللجنة :

رأت اللجنة أن فكرة الاقتراح بقانون نبيلة ولا تشوبها شبهة مخالفة أحكام الدستور ، إلا أنها أبدت عليه بعض الملاحظات على النحو التالي :

- الأداة المناسبة لفكرة الاقتراح بقانون هي اقتراح برغبة وليس اقتراح بقانون .
- لضبط الصياغة يجب استخدام مصطلح "العمالة الوافدة" بدلاً من "الأجانب (الوافدين)" إذ أن القانون رقم (109) لسنة 2013 معني بالقوى العاملة وليس جميع الأجانب.
- استبدال عبارة " تجاوز 7 سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون" بعبارة "تتجاوز 7 سنوات" لضبط الصياغة.

www.kna.kw

رأي اللجنة (التصويت) :

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراح بقانون مع الملاحظات السالف بيانها.

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة

طلال سعد الجلال

*** المرفقات :**

- **مرفق رقم** (1) : **نسخة من الاقتراح بقانون .**

www.kna.kw

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

مرفق رقم (1)

نسخة من الاقتراح بقانون

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

٩ فبراير ٢٠١٧

السيد/ رئيس مجلس الأمة

المحترم

تحية طيبـــــة وبعـــد

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن إضافة بند جديد برقم (٨) إلى المادة (٣) من القانون رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٣في شأن الهيئة العامة للقوى العاملة، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالـــص التحيـــة ،،

مقدم الاقتراح

د.وليد مساعد الطبطبائي

د.وليد مساعد الطبطبائي

عضو مجلس الأمة

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
موقع على الأعضاء

٢٠١٧/٢/١٩

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

www.kna.kw

اقتراح بقانون

في شأن إضافة بند جديد برقم (٨) إلى المادة (٣) من القانون رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٣في شأن الهيئة العامة للقوى العاملة

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى المرسوم الأميري بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ بقانون إقامة الأجانب والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (١٨) لسنه ١٩٦٠ بالعمل في القطاع الحكومي ،
- وعلى القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٣ بشأن الإحصاء والتعداد، والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٠ في شأن العمل في القطاع الأهلي، والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٣ في شأن الهيئة العامة للقوى العاملة،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(مادة أولى)

يضاف بند جديد برقم (٨) إلى المادة (٣) من القانون رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٣ المشار إليه ونصها كالآتي:

www.kna.kw

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

(وضع الخطة والسياسة اللازمة للوصول إلى الحد الأقصى لإجمالي عدد الأجانب (الوافدين) بنسبة ٥٠% من إجمالي سكان الكويت، وللجنسية الواحدة بنسبة (٢٥% من إجمالي عدد المواطنين)، بحيث يكون وضعها وتطبيقها والانتهاء منها خلال مدة لا تتجاوز ٧ سنوات.)

(مادة ثانية)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(مادة ثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

في شأن إضافة بند جديد برقم (٨) إلى المادة (٣) من القانون رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٣ شأن الهيئة العامة للقوى العاملة

مما لا شك فيه أن التركيبة السكانية في الكويت باتت تعاني خللاً واضحاً، يتسم بوجود أعداد كبيرة من الوافدين الذين ينتمون إلى جنسيات مختلفة –عربية وأجنبية– ومما يؤثر على هوية المجتمع الكويتي فضلاً عن انعكاسات هذا على الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي في البلاد بالإضافة إلى المشاكل المرورية وكذلك انتشار العمالة الهامشية وخطرها على المجتمع وما تمثله تلك العمالة أيضاً من أعباء على المرافق العامة للدولة دون جدوى تُذكر.

لذا فقد أعد هذا الاقتراح بقانون بإضافة بند جديد برقم (٨) إلى المادة (٣) من القانون رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٣ المشار إليه،بوضع خطة وسياسة مخصصة لعلاج الخلل في التركيبة السكانية، وستنصب تلك الخطة بشكل مركز لعلاج مشاكل العمالة الوافدة وستساهم بالقضاء على المشاكل التي يتسبب هذا الخلل في التركيبة السكانية، فقد باتت تشكل تلك الأعداد المهولة للعمالة بالبلاد ضغطاً على مرافق الدولة التي لم ولن تستوعب هذا العدد من الوافدين، كذلك كبّدت الدولة أموالاً طائلة من الدعوم دون مردود أو فائدة حقيقية مما أرهق ميزانية الدولة واستنزف خيراتها، جراء التزايد الغريب في أعداد العمالة في السنوات الأخيرة دون دراسة من الحكومة.

لذا فقد بات لزاماً صدور قانون يحدد نسب العمالة الوافدة في البلاد حسب كل جنسية وينظم عملية وجودها بما لا يؤثر على أمننا واقتصادنا وهويتنا الوطنية.

www.kna.kw

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التقرير رقم (61)

التقرير (**الحادي والستون**) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون في شأن إضافة بند جديد برقم **(8)** إلى المادة **(3)** من القانون رقم **(109)** لسنة **2013** في شأن الهيئة العامة للقوى العاملة .

إعداد : أ. / فاطمة سعود الشايع

مراجعة : أ. / عمر عبداللطيف العجيل